ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تأثير الصراع على التنمية في سوريا

إعداد:أحمد عيسى
تحرير: شريف عبد الحميد

قائمة المحتويات

تمهيد: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

أهداف الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

منهجية الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

تقسيم الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المحور الأول: الأثر الاقتصادي للصراع ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

تدمير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

تعطل سلاسل التوريد والتجارة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

ارتفاع مستويات البطالة والتضخم..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المحور الثاني: الأثر الاجتماعي للصراع..... 10

النزوح والهجرة والخسائر في الأرواح..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

تعطيل التعليم..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

تحديات الرعاية الصحية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

رفاهية السكان ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المحور الثالث: الأثر السياسي للصراع ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

عدم استقرار الدولة وتشرذمها..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

تزايد الاستقطاب الإقليمي والدولي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المحور الرابع: تحديات وفرص إعادة الإعمار والتعافي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

أولًا: تحديات إعادة الإعمار والتعافي..... 14

ثانيًا: فرص إعادة الإعمار والتعافي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الاستنتاج والتوصيات: 18

تمهيد:

عادت الجمهورية العربية السورية مؤخراً إلى الجامعة العربية، وعلى الرغم من ذلك يجب التذكير بأن سوريا لا تزال دولة هشة وغير قادرة على التعاف، بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف وبشكل خاص الميلشيات المسلحة في غرب وشمال شرق سوريا ويفاقم من هذا الوضع سيطرة هذه الميلشيات على أجزاء من الأراضي وممارسة سلطات فعلية. كما لا يزال فرض تدابير قسرية انفرادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي يشكل دور حاسم في تراجع أوضاع حقوق الإنسان في سوريا لاسيما تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أدى الصراع إلى تعطل سلاسل التوريد والتجارة، وارتفاع مستويات التضخم والبطالة، والحق أضرار جسيمة بصحة المواطنين ورفاههم، وتسبب في دمار واسع النطاق للصناعات والبنية التحتية للبلاد، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وأنظمة المياه والصرف الصحي، وقوّض النمو الاقتصادي والنظام السياسي وحقوق الإنسان في سوريا، وتسبب في نزوح ملايين الأشخاص بشكل جماعي من منازلهم من أجل البحث عن ملجأ لهم في البلدان المجاورة أو داخل سوريا نفسها، وهو ما خلق واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وأدى إلى خسارات فادحة على صعيد التنمية.

وفاقمت الإجراءات المختلفة التي أُتخذت على الصعيد الدولي من مصاعب وخسائر التنمية في سوريا عوضًا عن أن تؤدي إلى تحسينات على مضمار التنمية بجميع جوانبها، حيث أدى عزل سوريا عن جامعة الدول العربية، وفرض العقوبات والتدابير الأحادية القسرية من قبل الدول الغربية على سوريا، ومنع تقديم المساعدات والدعم والمعونات الدولية للحكومة السورية، إلى تفاقم خسائر التنمية في سوريا، وخلق تداعيات خطيرة على جميع جوانب التنمية في سوريا، وهو ما أثر بالضرروة على رفاهة وجودة حياة المواطنين في سوريا.

وفي ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي الاتي: **ما أثر الصراع على التنمية في سوريا؟** وللإجابة على هذا التساؤل، ستبحث الدراسة في الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للصراع السوري، بما في ذلك تدمير البنية التحتية والصناعات، وتعطيل سلاسل التوريد والتجارة، ودور الجهات الفاعلة الخارجية في تفاقم الضرر أو تخفيفه، والتحديات والفرص لإعادة الإعمار والتعافي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، يمكن إبرازها على النحو التالي:

1. توفير تحليل شامل ومنهجي لتأثير الصراع على التنمية في سوريا عبر المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
2. تحديد التحديات والفرص الرئيسية لإعادة الإعمار والتعافي في سوريا.
3. فحص دور الفاعلين الخارجيين في تفاقم أضرار التنمية أو تخفيفها.
4. تقديم توصيات لواضعي السياسات والمنظمات الإنسانية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تلبية احتياجات السكان السوريين من أجل دعم جهود إعادة الإعمار والإنعاش في سوريا.

منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية هذه الدراسة نهجًا مختلطًا لجمع البيانات النوعية والكمية، يستند هذا النهج بالأساس إلى إجراء مراجعة شاملة للأدبيات والتقارير ذات الصلة للتوصل إلى فهم شامل للصراع السوري وتأثيره على التنمية، بما في ذلك تقارير الحكومة السورية والمنظمات غير الحكومية والمقالات الأكاديمية ومصادر الأخبار، فضلًا عن إجراء المسوحات لجمع البيانات الكمية حول المؤشرات الرئيسية للتنمية مثل النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي.

تقسيم الدراسة:

سوف يتم تناول الدراسة الحالية في أربعة محاور أساسية على النحو التالي:

المحور الأول: الأثر الاقتصادي للصراع

المحور الثاني: الأثر الاجتماعي للصراع

المحور الثالث: الأثر السياسي للصراع

المحور الرابع: تحديات وفرص إعادة الإعمار والتعافي

الاستنتاج والتوصيات.

المحور الأول: الأثر الاقتصادي للصراع

كان للصـراع السـوري المتفاقم منذ أكثر من 12 عامًا تأثيرا مدمرًا على الاقتصـاد السـوري والتنمية الاقتصادية في سوريا، حيث تقدر خسائر الاقتصاد السوري منذ عام 2011 بأكثر من 530 مليار دولار، أي ما يعادل 9.7 أضـعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2010.[1] وفي هذا السـياق، الحق الصـراع خسائر فادحة بالبنى التحتية والقطاعات الاقتصادية المختلفة في سوريا بما في ذلك القطاع الصناعي والزراعي، وأدى إلى تعطل سـلاسـل التوريد والتجارة، وارتفاع مسـتويات التضـخم والبطالة، وهو ما كان له تداعيات سلبية على جودة حياة المواطنين في سوريا ورفاههم، ويمكن إبراز تأثير الصراع على التنمية الاقتصادية في سوريا على النحو التالي:

1. تدمير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

أدى الصـــراع الســـوري المتفاقم منذ عام 2011 إلى تدمير البنية التحتية الســـورية والقطاعات الاقتصـادية المختلفة بما في ذلك القطاع الزراعي والصـناعي، فوفقًا لأحدث التقديرات التي حصـلت عليها مؤسـسـة ماعت، فقد تسـببت الحرب والأعمال العدائية المندلعة في سـوريا منذ أكثر من 12 عامًا في تدمير نحو 90 في المائة من البني التحتية الأساسية بما في ذلك الطرق والجسور والمصانع ومصـافي النفط وشـبكات الري ومصـادر المياه، الأمر الذي أضـر بشـدة بالقدرة الإنتاجية للبلاد وأعاق النمو الاقتصادي.[2]

وفي هذا السـياق، دمر الصـراع في سـوريا جزء كبير من البنية التحتية للقطاع الزراعي وأثر سـلبًا على سلسلة الإنتاج الزراعي، حيث تعرض القطاع الزراعي في سوريا منذ بدء الحرب الأهلية لنزيف في اليد العاملة بعد خروج أكثر من ربع مليون عامل زراعي من سوق العمل، فضلًا عن تدمير شبكات الري ومصادر المياه، وسرقة ونهب الآلات والمحاصيل، وانخفاض حاد في إمدادات الوقود اللازم للصوبات الزراعية وضـــخ المياه، وعدم القدرة على تأمين المدخلات اللازمة للإنتاج الزراعي من أســـمدة وبذور وأدوية، ناهيك عن صـــعوبة وصـــول المزارعين إلى أراضـــيهم نتيجة نقاط التفتيش والعمليات العسكرية والاعتداء على ملكية الأراضي الزراعية وتسيس إنتاج الغذاء، كما أثر الصراع بشكل كارثي على قطاع النقل الزراعي داخليًا ومع البلدان المجاورة، مما أثر سلبًا على سلاسل التوريد والمبيعات،

[1] سوريا.. من الاكتفاء الذاتي إلى الانهيار التام، عربي 21، 19 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3LkzFcM
[2] Syrians mark 12 years of civil war with no end in sight, PBS News Hour Mar 15, 2023, link: https://to.pbs.org/3LCmTqj

وقد أثرت التداعيات السـلبية التي لحقت بالقطاع الزراعي نتيجة الصـراع في سـوريا على الانتاج المحلي من المحاصـيل الزراعية، حيث انخفض انتاج القمح بشـكل كبير خلال أعوام الصـراع ليصـل إلى أدنى مسـتوى له في عام 2018 بنحو 1.2 مليون طن مقارنة بنحو 3.8 مليون طن في عام 2011. وبشـكل عام، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي نتيجة للصـراع بأكثر من 30٪ بين عامي 2010 و2020.

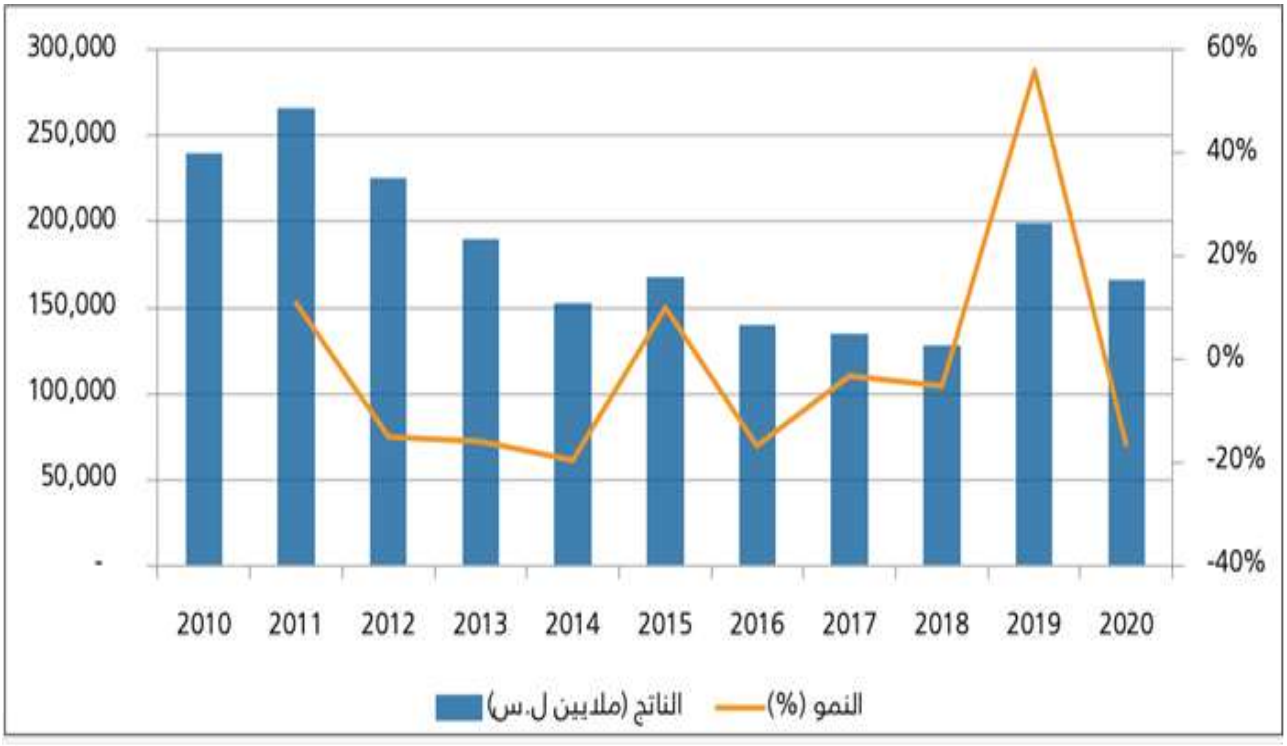

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي ومعدلات نموه بالأسعار الثابتة (2010-2020)[3]

وعلى صعيد القطاع الصناعي، فقد تسبب الصراع المتفاقم في سوريا منذ عام 2011 في تدمير جزء كبير من المنشـآت الصـناعية والبنية التحتية اللازمة للأعمال الصـناعية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والطرق وشبكات النقل، كما أثر الصراع سلبًا على سلاسل الإمدادات اللازمة للإنتاج الصناعي، حيث انخفضت بشكل حاد قدرة المنشآت الصناعية على الحصول على مدخلات الإنتاج بما في ذلك المواد الخام والمواد الوسـيطة والآلات الصـناعية، فضـلًا عن ذلك، تعرضـت المنشـآت الصـناعية الضـخمة للنهب والسـرقة من قبل مختلف الأطراف المتحاربة، وهو ما شـجع على هروب رؤوس الأموال

[3] Mechanisms of Exploitation: Economic and Social Changes in Syria During the Con ict, Friedrich-Ebert-Stiftung, September 2022,p29, link: https://bit.ly/40IFxlG

والخبرات والعمالة الصناعية خارج البلاد. ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج الصناعة التحويلية في سوريا بنحو 43٪ في عام 2020 مقارنة بما كان عليه في عام 2010.

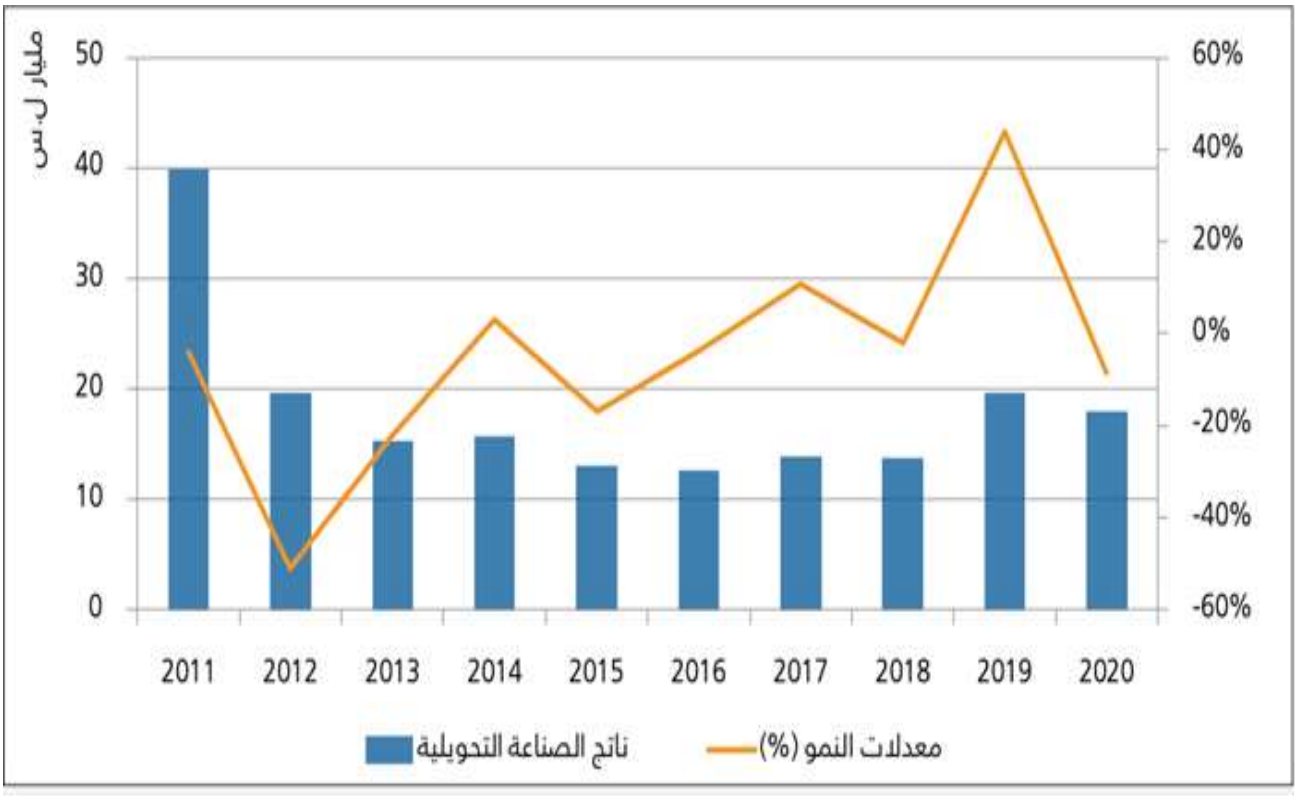

شكل 2: الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية (2011–2020).[4]

أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية، فقد انهارت هذه الصناعات بشكل كبير نتيجة خروج الشركات الأجنبية المستثمرة في الحقول النفطية من سوريا بعدما تعرضت حقول النفط والغاز والمنشآت النفطية للنهب والتخريب المتعمد من قبل أطراف الصراع على النحو الذي جعلها خارج العملية الانتاجية. وفي هذا الصدد، وبلغت القيمة التقديرية لإنتاج الصناعات الاستخراجية في سوريا في عام 2020 حوالي 10٪ مما كانت عليه في عام 2010، وهو ما يعني أن إنتاج الصناعة الاستخراجية قد انخفض في سوريا بنحو 90٪ في عام 2020 مقارنة بما كان عليه في عام 2010.

[4] Mechanisms of Exploitation: Economic and Social Changes in Syria During the Con ict, p 34.

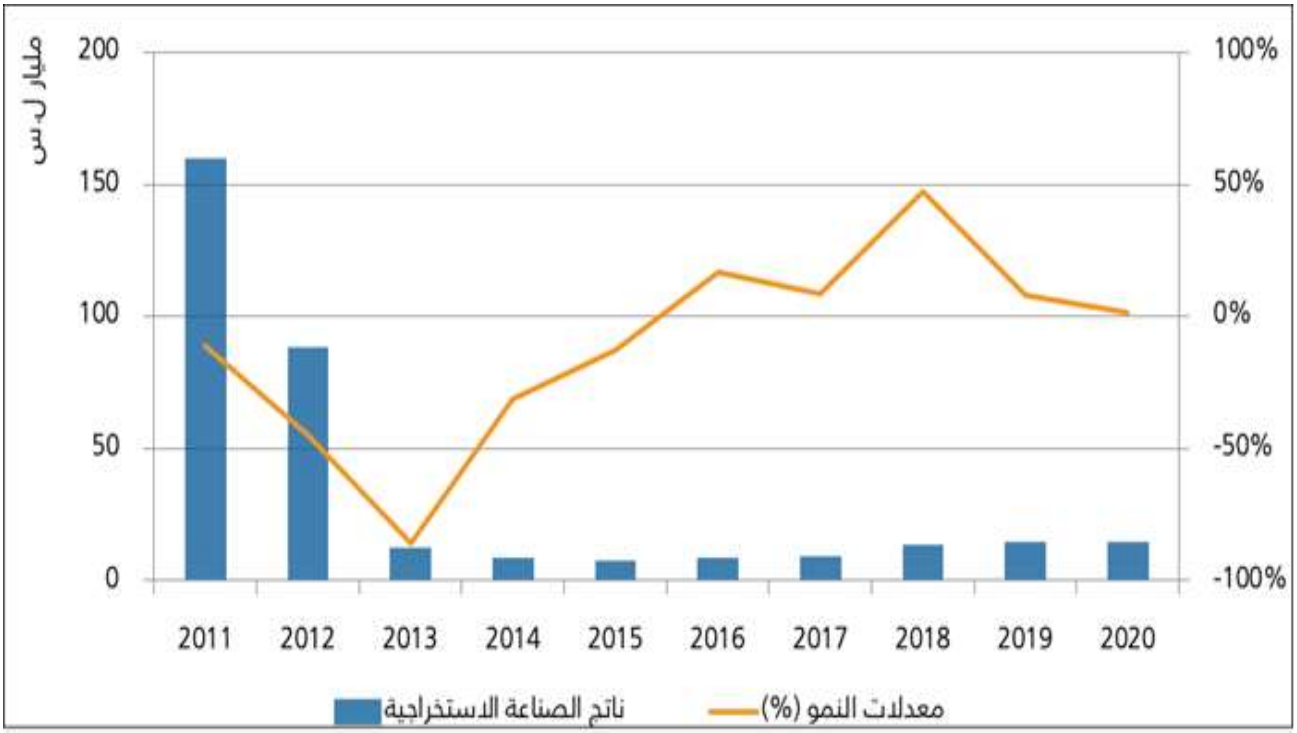

الشكل 3: الناتج المحلي الإجمالي للصناعة الاستخراجية (2011–2020)[5]

2. تعطل سلاسل التوريد والتجارة

أثر الصراع السوري المتفاقم منذ أكثر من 12 عامًا بشكل سلبي على سلاسل التوريد والتجارة السورية بشقيها الداخلي والخارجي، فنتيجة لتفاقم الأعمال العدائية في سوريا طيلة سنوات النزاع، دُمرت أكثر من 90 في المائة من البُني التحتية الأساسية في سوريا بما في ذلك الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمصانع ومصافي النفط، الأمر الذي أعاق حركة البضائع، وأدى تعطيل تدفق السلع والخدمات، وجعل من الصعب على الشركات نقل وتوزيع منتجاتها، وهو ما أضر بشدة بالتجارة السورية الداخلية والخارجية.

فضلًا عن ذلك، كان للصراع السوري تأثير كبيرًا على علاقة سوريا الاقتصادية بدول العالم الأخرى، حيث فرضت العديد من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على سوريا، وأُغلقت العديد من المعابر الحدودية بين سوريا والدول المجاورة، الأمر الذي جعل من الصعب على الشركات السورية تصدير البضائع إلى الخارج، وفرض مزيد من القيود على الأنشطة التجارية، وقيد

[5] Mechanisms of Exploitation: Economic and Social Changes in Syria During the Con ict, p 35.

الوصـــول إلى الخدمات المالية، وخلق حواجز أمام التجارة الدولية، وهو ما أثر بشـــدة على ســـلاســـل التوريد والتجارة في سوريا، وقاد إلى وجود نقص في السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء والوقود.

3. ارتفاع مستويات البطالة والتضخم

كان للصـراع في سـوريا تأثير عميق على مسـتويات البطالة داخل سـوريا، حيث أدت الأعمال القتالية المندلعة في ســوريا خلال ســنوات الصــراع إلى تعطيل النشــاط الاقتصــادي في مختلف القطاعات، وفقدان القدرة الإنتاجية ونقص فرص العمل، وهو ما ساهم في ارتفاع مستويات البطالة في سوريا إلى مسـتويات غير مسـبوقة، فوفقًا لأحدث الإحصـائيات الصـادرة في هذا السـياق، فقد بلغت مسـتويات البطالة في ســوريا في عام 2015 أكثر من 50 في المائة، بينما تشــير البيانات الرســمية في ســوريا في الوقت الحالي إلى أن نسبة البطالة قد بلغت حوالي 20 في المئة من إجمالي قوة العمل.[6]

كما كان للصـراع تأثير كبير على معدلات التضـخم في سـوريا، حيثت قاد الصـراع في سـوريا إلى تعطيل ســلاســل التوريد وفرض مزيد من القيود على حركة التجارة وانخفاض الطاقة الإنتاجية، وهو ما أدى إلى حدوث نقص في الســلع الأســاســية وزيادة أســعارها، وانخفاض قيمة العملة الســورية، وارتفاع تكاليف المعيشـة ومعدلات التضـخم إلى مسـتويات غير مسـبوقة، فوفقًا لأحدث الإحصـائيات في هذا الصدد، فقد بلغت معدلات التضخم في سوريا في الوقت الحالي 878 في المائة مقارنة بعام 2010، كما بلغ معدل تداول الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في السوق غير الرسمية منذ يناير 2021 أكثر من 3000 ليرة سورية لكل دولار واحد.[7]

المحور الثاني: الأثر الاجتماعي للصراع

كان للصـراع السـوري والذي بدأ في عام 2011، تأثير عميق وبعيد المدى على النسـيج الاجتماعي في سـوريا، وفي هذا الصـدد، تسـعي الدراسـة في هذا القسـم إلى فحص العواقب الاجتماعية للنزاع، مع التركيز بشكل خاص على المجالات الرئيسية مثل النزوح والهجرة وفقدان الأرواح واضطراب التعليم وتحديات الرعاية الصحية، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

[6] syria TV باحث اجتماعي: معدل البطالة في سوريا 20 في المئة.. هل النسبة حقيقية؟، 27 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3BpjHcA

[7] Syria's Economic Collapse and Its Impact on the Most Vulnerable, Center for Strategic & International Studies, February 18, 2021, link: https://bit.ly/3prhCKv

1. النزوح والهجرة والخسائر في الأرواح

أثر الصراع في سوريا بشكل كبير على الخارطة السكانية للبلاد، نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك اللجوء والهجرة والنزوح وارتفاع معدل الوفيات. وفي هذا الصدد، أفضى الصراع السوري إلى خلق أزمة نزوح جماعي للسوريين داخل سوريا وأزمة لجوء كبيرة خارج البلاد، فضلًا عن فقدان مئات الآلاف من الأرواح، فوفقًا للتقديرات الصادرة في هذا السياق، فقد تسببت الحرب في سوريا في مقتل أكثر من 400 ألف شخص وأجبرت أكثر من نصف السكان على الفرار من منازلهم والبحث عن الأمان سواء داخل حدود البلاد أو خارجها، مما أدى إلى تدهور كبير في نوعية حياة المدنيين السوريين.[8]

2. تعطيل التعليم

كان للصراع تأثيرًا سلبيًا واسع النطاق على التعليم في سوريا، حيث خلف النزاع السوري المتفاقم منذ أكثر من 12 عامًا دمارًا هائلًا في البنية التحتية للمدارس والمعاهد والجامعات، وأثر سلبًا على توافر أعضاء هيئة التدريس وقدرة الطلاب على الالتحاق بالتعليم، فوفقًا لأحدث التقديرات الصادرة في هذا الصدد، فإن عدد مدارس التعليم الأساسي في سوريا قد انخفضت نتيجة للصراع إلى أقل من 9 آلاف مدرسة عام 2020 بعد أن تجاوز عددها 17 ألف مدرسة عام 2010، وهو ما يعني أن ما يقرب من 50 في المائة من المدارس قد تعطلت نتيجة للصراع، كما شهد قطاع التعليم انخفاضًا ملحوظًا في الكادر التدريسي المؤهل نتيجة اللجوء أو الهجرة أو الاعتقال أو الاختفاء القسري، من حوالي 221 ألف معلم عام 2010 إلى أقل من 150 ألف معلم عام 2020، أي بانخفاض قدره 32 في المائة.[9]

3. تحديات الرعاية الصحية

أثر الصراع السوري بشدة على البنية التحتية للرعاية الصحية، وخلق تحديات جمة أمام الوصول إلى خدمات الرعاية الطبية، وتوافر الأدوية الأساسية، وفي هذا السياق، أدى الصراع إلى تدمير جزء كبير من المرافق الصحية في كافة المناطق السورية، فوفقًا للتقديرات الصادرة في هذا الصدد، فقد تسبب الصراع السوري في تدمير ما بين 40 إلى 45 في المائة من المستشفيات والوحدات الصحية في سوريا بحلول نهاية عام 2020، كما شهد القطاع الصحي انخفاضًا ملحوظًا في الكوادر الطبية نتيجة

[8] The Toll of War: Economic and Social Impact Analysis (ESIA) of the Conflict in Syria- Key Facts, The World Bank Group, link: https://bit.ly/3pxOVM5

[9] Mechanisms of Exploitation: Economic and Social Changes in Syria During the Con ict, p 54.

ممارسـات الاعتقال والقتل التي طالت الأطقم الطبية بمن في ذلك الأطباء والعاملين الطبيين، فضـلًا عن موجات النزوح واللجوء الجماعي التي شكلت عاملاً رئيسيًا في فقدان المهارات والخبرات الطبية، حيث تشـير التقديرات إلى أن نحو 70 في المائة من العاملين في القطاع الصـحي غادروا سـوريا إلى الخارج، مما أدى إلى انخفاض كبير في نسـبة الأطباء إلى السـكان، حيث يوجد طبيب واحد لكل عشـرة آلاف شخص داخل سوريا.

علاوة على ذلك، كان للتداعيات السلبية التي خلفها الصرع في سوريا على التجارة الخارجية وسلاسل للتوريد تـأثير واسـع النطاق على توافر الأدوية داخل سـوريا، فنتيجة لتدمير مصـانع الأدوية والاضـطرابات في سـلسـلة التوريد ومحدودية الوصـول إلى أسـواق الأدوية الدولية، نقصـت الأدوية المنقذة للحياة واللقاحات وغيرها من المستلزمات الطبية الضرورية في سوريا، وهو ما أثر بشكل كبير على القدرة على توفير رعاية صحية مناسبة، وعرّض حياة العديد من السوريين للخطر.[10]

4. رفاهية السكان

أثر الصـراع في سـوريا بشـكل واسـع على رفاهة السـكان، فنتيجة لأكثر من 12 عامًا من الحرب في سوريا، انخفض مستوى المعيشة بين السكان في سوريا، وارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات الصادرة في هذا الصدد، إلى أن نحو 90 في المائة من الأسـر في سـوريا في الوقت الحالي يعيشـون في حالة فقر، كما أن أكثر من 50 في المائة من الأسـر في سوريا في الوقت الحالي يعانون من انعدام الأمن الغذائي.[11]

[10] Ibid, p59-63.
[11] الأزمة السورية..بعد أكثر من عقد من الصراع، لا يزال الأطفال هم من يدفعون الثمن الأكبر، يونسيف، الرابط: https://uni.cf/3O417OX

الشكل (4) الأثر الاجتماعي للصراع في سوريا

المحور الثالث: الأثر السياسي للصراع

أثر الصراع السوري بشكل عميق وبعيد المدى على الأوضاع السياسية وجوانب التنمية السياسية في سوريا، وفي هذا الصدد، تسعي الدراسة في هذا القسم إلى فحص العواقب السياسية للنزاع على التنمية، مع التركيز بشكل خاص على المجالات الرئيسية التي أثرت على التنمية السياسية في سوريا، بما في ذلك عدم استقرار الدولة وتشرذمها، وتزايد الاستقطاب الإقليمي والدولي، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

1. عدم استقرار الدولة وتشرذمها

أثر الصراع السوري المتفاقم منذ عام 2011 على حالة الاستقرار والسلم في سوريا، وقاد إلى تجزئة وتفتت السلطة المركزية وتشرذمها، وخلق تداعيات عميقة على مؤسسات الدولة وهيكل الحكم العام، وفي هذا السياق، تمثلت إحدى النتائج الرئيسية للصراع السوري في ظهور مجموعات وفصائل

مسلحة متعددة، لكل منها أجندتها السياسية الخاصة، الأمر الذي قاد إلى لامركزية السلطة في سوريا، وانهيار هيكل الحكم العام، وضعف سيطرة السلطة المركزية، وخلق تحديات أمام إرساء الاستقرار والتماسك وسيادة القانون داخل سوريا، وهو ما أثر بالضرورة على جميع جوانب التنمية السياسية في سوريا.

كما كان لتفكك السلطة في سوريا وعدم قدرة الحكومة المركزية على إحكام السيطرة على جميع مناطق البلاد، تداعيات سلبية على الاستقرار السياسي العام للبلاد، فنتيجة لغياب هيكل الحكم الموحد وضعف السلطة المركزية، تشكلت بيئة مواتية لانتشار الجماعات المتطرفة وظهور جهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك تنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة وقوات سوريا الديمقراطية وغيرها من الجهات الفاعلة في سوريا التي استغلت فراغ السلطة لتنفيذ أجنداتها، وهو ما فاقم من زعزعة استقرار المشهد السياسي.

2. تزايد الاستقطاب الإقليمي والدولي

استقطب الصراع السوري العديد من القوى الإقليمية والدولية، إذ أنه وفر بيئة مواتية للعديد من القوى الإقليمية والدولية للتدخل في الأزمة السورية من أجل حماية مصالحها وتحقيق أهدافها ومشاريعها القومية بدواعي وذرائع متعددة منها دعم عملية التحول الديمقراطي في سوريا وحماية حقوق الإنسان وتسهيل الانتقال السلمي للسلطة، ومكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وفي هذا السياق، تدخلت العديد من القوى الإقليمية والدولية أمثال تركيا وإيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية ولعبت أدوار متعددة في الصراع السوري سواء بموافقة الحكومة السورية أو دون إرادتها الحرة، فبينما يحظى الوجود الروسي والإيراني في سوريا بموافقة الحكومة السورية، تصف الحكومة السورية في الوقت نفسه الوجود الأمريكي والتركي بالاعتداء والاحتلال الخارجي، وقد ساهمت هذه التدخلات الخارجية في زعزعة استقرار الدولة السورية، وفاقمت من انتهاكات حقوق الإنسان، ونالت من استقرار سوريا السياسي، وخلقت تحديات أمام فرص صنع وبناء السلام وإرساء الاستقرار والتماسك وسيادة القانون داخل سوريا، وهو ما أثر بالضرورة على جميع جوانب التنمية السياسية في سوريا.

المحور الرابع: تحديات وفرص إعادة الإعمار والتعافي

الحق الصـــراع المتفاقم في ســـوريا منذ عام 2011 دمارًا هائلًا بجميع جوانب التنمية الاقتصـــادية والسـياسـية والاجتماعية، حيث أنه تسـبب في تعطل سـلاسـل التوريد والتجارة، وارتفاع مسـتويات التضـخم والبطالة، والحق أضـرار جسـيمة بصـحة المواطنين ورفاههم، وتسـبب في دمار واسـع النطاق للصـــناعات والبنية التحتية للبلاد، بما في ذلك المســـتشـــفيات والمدارس وأنظمة المياه والصـــرف الصـحي، وقوّض النمو الاقتصـادي وحقوق الإنسـان في سـوريا، وتسـبب في نزوح ملايين الأشـخاص بشكل جماعي من منازلهم من أجل البحث عن ملجأ لهم في البلدان المجاورة أو داخل سوريا نفسها، وهو ما خلق واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وتواجه التنمية الشـاملة بجميع جوانبها الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية في سـوريا تحديات كبيرة تقف حائلًا دون تحقيقها، وهي التحديات التي تنبع من الداخل السوري المعقد، ومن العالم الخارجي التي تتبنى أغلب دوله مواقف سياسية واقتصادية ودبلوماسية معارضة للحكومة السورية الحالية. ومع ذلك، لا زال أمام ســـوريا الكثير من الفرص التي من الممكن أن تعول عليها في تحقيق إعادة الإعمار والتعافي من وطأة الصـراع المسـتمر منذ أكثر من عقد، بما يحقق التنمية الشـاملة للشـعب السـوري على جميع الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، ويمكن تحديد التحديات والفرص الرئيسية لإعادة الإعمار والتعافي في سوريا على النحو التالي:

1. تحديات إعادة الإعمار والتعافي

تتمثل التحديات الرئيسية التي تعوق جهود إعادة الإعمار والتعافي في سوريا على النحو التالي[12]:

نقص الأمن والاســتقرار: لا تزال بعض المناطق في ســوريا تشــهد عمليات عســكرية واقتتالاً داخليًا، وانتشارًا للتنظيمات الإرهابية، مما يعيق جهود الإعمار ويضر بالمناخ الأمني للبلاد.

نقص الخبرات والكوادر: ينقص ســـوريا الكوادر المؤهلة للإشـــراف على عمليات الإعمار وتوفير بنى تحتية قوية وفعالة، وذلك بسبب هجرة جزء كبير من الكفاءات والخبرات الفنية والاقتصادية والمهنية خلال الحرب.

[12] وجهات نظر مُقارَنة بشأن تحدّيات إعادة الإعمار في سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2014، الرابط: https://bit.ly/3pFdg2E

تدمير البنية التحتية: تسبب الصراع في أضرار جسيمة للبنية التحتية، بما في ذلك الإسكان ومرافق الرعاية الصحية والمدارس وشبكات النقل، وتتطلب إعادة تأهيل وإعادة بناء هذه البنى التحتية الحيوية موارد وتخطيطًا وتنسيقًا كبيرًا.

نقص الموارد المالية: حجم الدمار الهائل والتكاليف الهائلة لإعادة الإعمار تتطلب موارد مالية كبيرة تتجاوز قدرة سوريا الحالية، الأمر الذي يعيق قدرة سوريا على إعادة الإعمار والتعافي، خاصة مع عدم قدرة سوريا على الوصول إلى التمويل الخارجي بسبب القيود السياسية والاقتصادية المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي.

العقوبات الدولية والتدابير الأحادية القسرية: تفرض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على سوريا والكيانات التي تتعاون مع النظام السوري عقوبات اقتصادية بموجب قانون قيصر، كما تمنع هذه الدول تقديم المساعدات والدعم المالي للحكومة السورية، الأمر الذي فاقم من خسائر التنمية في سوريا، وخلق تداعيات خطيرة على جميع جوانب التنمية في سوريا، وأعاق جهود إعادة الإعمار في سوريا.

2. **<u>فرص إعادة الإعمار والتعافي</u>**

تتمثل الفرص الرئيسية لإعادة الإعمار والتعافي في سوريا فيما يلي:

عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية: أن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية في 7 مايو 2023، وإصلاح العلاقات بين سوريا والدول العربية، يمثل فرصة مواتية لإعادة الأعمار والتعافي في سوريا، نظرًا لما يمكن أن تسهم به الاستثمارات والفوائض المالية العربية في دعم جهود إعادة الإعمار والتعافي في سوريا.[13]

التزام المجتمع الدولي بدعم إعادة الإعمار والتعافي: التزم المجتمع الدولي في مناسبات عديدة بدعم جهود إعادة الإعمار والتعافي في سوريا، ففي عام 2013 على سبيل المثال، أُطلق صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا، وهو صندوق دولي يهدف إلى توفير التمويل لإعادة بناء البنية التحتية في سوريا. ومع ذلك، لا يزال يواجه الصندوق صعوبات في جذب التمويل من المانحين بسبب عدم وجود اتفاق دولي حول كيفية توزيع التكاليف والمسؤوليات بشأن إعادة إعمار سوريا. وفي مارس 2023، التزم

[13] تفاصيل القرار الرسمي لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، سكاي نيوز عربية، 7 مايو 2023، الرابط: https://bit.ly/3W1vRC2

المجتمع الدولي بتقديم 7 مليار يورو لإعادة إعمار سـوريا وتركيا بعد الزلزال الأخير الذي ضـرب الدولتين في فبراير 2023.[14]

الثروات الطبيعيـة: تمتلـك سـوريـا ثروات طبيعيـة كبيرة، بمـا في ذلـك الغـاز الطبيعي والنفط والفوسـفات والحبوب والفواكه، يمكن اسـتخدام هذه الثروات في تعزيز النمو الاقتصـادي وتحقيق إعادة الإعمار.

شكل (5): تحديات وفرص إعادة الإعمار والتعافي

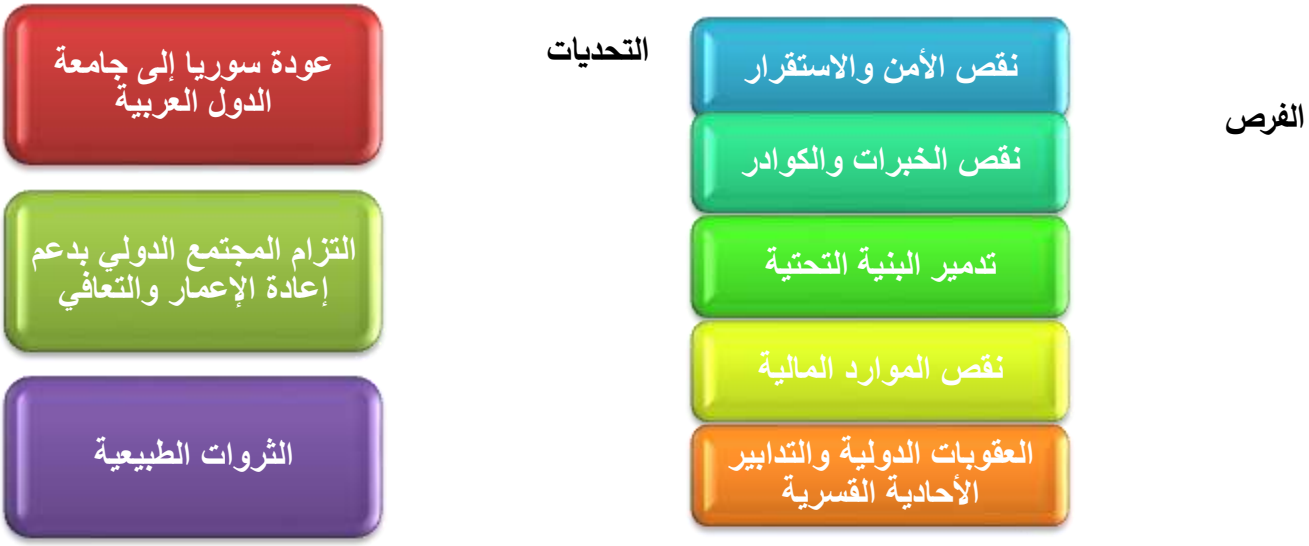

الاستنتاج والتوصيات:

في الختام يمكن القول، أن الصـراع المندلع في سـوريا منذ عام 2011، قد فاقم من خسـائر التنمية في سوريا، والحق دمارًا هائلًا بجميع جوانب التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ أنه تسبب في تعطل سـلاسـل التوريد والتجارة، وارتفاع مسـتويات التضـخم والبطالة، والحق أضـرار جسـيمة بصـحة المواطنين ورفاههم، وتسـبب في دمار واسـع النطاق للصـناعات والبنية التحتية للبلاد، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وأنظمة المياه والصرف الصحي، وقوّض النمو الاقتصادي والنظام السياسي وحقوق الإنسـان في سـوريا، وتسـبب في نزوح ملايين الأشـخاص بشـكل جماعي من منازلهم من أجل

[14] مؤتمر دولي يجمع 7 مليارات يورو للمتضررين في تركيا وسوريا، العربية، 20 مارس 2023، الرابط: https://bit.ly/3Mtt5m8

البحث عن ملجأ لهم في البلدان المجاورة أو داخل سوريا نفسها، وهو ما خلق واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وأدى إلى خسارات فادحة على صعيد التنمية.

كما فاقمت الإجراءات المختلفة التي أُتخذت على الصعيد الدولي من مصاعب وخسائر التنمية في سوريا عوضًا عن أن تؤدي إلى تحسينات على مضمار التنمية بجميع جوانبها، حيث أدى عزل سوريا عن جامعة الدول العربية، وفرض العقوبات والتدابير الأحادية القسرية من قبل الدول الغربية على سوريا، ومنع تقديم المساعدات والدعم والمعونات الدولية للحكومة السورية، إلى تفاقم خسائر التنمية في سوريا، وخلق تداعيات خطيرة على جميع جوانب التنمية في سوريا، وهو ما أثر بالضرورة على رفاهة وجودة حياة المواطنين في سوريا.

وفي ضوء ما سبق، تقدم مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** توصياتها إلى الحكومة السورية والمجتمع الدولي بمن في ذلك الحكومات وواضعي السياسات والمنظمات الإنسانية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تلبية احتياجات السكان السوريين من أجل تحقيق التنمية بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودعم جهود إعادة الإعمار والتعافي في سوريا على النحو التالي:

- ينبغي على المجتمع الدولي والحكومة السورية العمل على تحسين الأمن والاستقرار في سوريا، وذلك من خلال إعادة بناء الهيكل الأمني وتأمين الحدود ومكافحة التطرف والإرهاب.
- ينبغي على المجتمع الدولي إلغاء العقوبات المفروضة على الحكومة السورية، والسماح لها بالوصول إلى السوق الدولية.
- ينبغي على المجتمع الدولي تقديم المساعدات والدعم المالي اللازم للحكومة السورية من أجل دعم جهود التنمية وإعادة الإعمار والتعافي.
- ينبغي على الحكومة السورية والمجتمع الدولي تعزيز التعليم والتدريب في سوريا، وذلك من خلال توفير فرص التعليم والتدريب للشباب وتطوير المهارات اللازمة لسوق العمل.
- ينبغي على الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع الدولي العمل على تعزيز الحوار السياسي وإيجاد حل سياسي للنزاع الدائر في البلاد.
- ينبغي على الحكومة السورية توفير بيئة استثمارية جذابة للمستثمرين المحليين والدوليين، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين.

- ينبغي على الحكومة الســـورية والمجتمع الدولي العمل على إعادة بناء البنية التحتية في ســـوريا وإعادة بناء المدارس والمســـتشـــفيات والمنازل والمنشـــآت الأخرى التي تضـــررت بفعل النزاع، وتوفير التمويل اللازم لذلك.
- ينبغي على المجتمع الدولي والمنظمات الإنســـانية تقديم المســـاعدات اللازمة للمدنيين المتضررين من النزاع الدائر في سوريا، وذلك من خلال توفير الغذاء والماء والدواء والإيواء والرعاية الصحية.
- ينبغي على الحكومة الســـورية والمجتمع الدولي توفير الظروف الآمنة لعودة اللاجئين والنازحين إلى بلادهم وإعادة تأهيل المناطق المتضررة لتمكينهم من العودة والاندماج في المجتمع.